

التفسير بالمأثور في نظر المستشرقين رؤية نقدية

تفسير الطبري أتمودجا

الدكتورة: حدة سابق

جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية

ملخص البحث:

لقد أبدعت المدارس الغربية في تطوير مناهجها النقدية، وإسقاطاتها في العلوم والتخصصات المتاحة، ولم يقف جهدا عند هذا الحد بل طبقت تلك المناهج على الكتاب المقدس، فأثبتوا من خلال تطبيقها تاريخية النصوص المقدسة، وتعدد مصادرها، وحاولوا في دراسات عديدة إسقاط تلك المناهج على القرآن الكريم، لإثبات بشريته، وتعدد مصادره، وتطوره عبر المراحل التاريخية، كما صنعوا بالمصادر التوراتية والإنجيلية المحرفة. ومن خلال هذا المقال، سنسعى لإبراز قناعتهم هذه من خلال نظرتهم لأهم مصادر التفسير بالمأثور "تفسير أبي جعفر الطبري"، ومناقشتها.

Abstract

Western schools have excelled in the development of critical methods, and its Applications in science and available specialties, its efforts have not stopped at this point, but they have applied these approaches to the sacred book; they proved the historical sacred texts and its multiplicity of sources, and they tried in many studies to apply these approaches to the Quran, to prove his humanity, and the multiplicity of its sources, and its development through historical stages, as they did with biblical sources and false gospel.

Through this article, we will attempt to demonstrate this conviction by their views on the important sources of interpretation (Tafsir with laMathaur) "Tafsir of Abu Jaafar al-Tabari," and discussed.

مقدمة:

لقد وجه المستشرقون أنظارهم - منذ بداية اهتمامهم بدراسة تراث المسلمين تحقيقاً وتحليلاً ونقداً - إلى المصدرين الأساسيين القرآن الكريم، والستة النبوية، والبحث فيها بمناهج علمية غريبة سائدة في العلوم الإنسانية والاجتماعية لديهم.

فقد استعملوا هذه الأصول المنهجية في دراسة القرآن الكريم مقلدين في ذلك التطبيق المنهجي لهذه العلوم في دراسة النصوص الدينية المقدسة في اليهودية والنصرانية.

ونظراً لصعوبة هذا الاتجاه النقدي المتخصص، فقد انفرد به عدد قليل جداً من المستشرقين، وكانت لهم السيطرة العلمية والمنهجية، وكونوا فريقاً خطيراً تخصصوا في دراسة النص القرآني في ضوء علم (نقد الكتاب المقدس). وشكلوا بذلك مدرسة علمية استشراقية متخصصة في نقد القرآن الكريم من خلال استخدام مناهج نقد (الكتاب المقدس).

ويأتي في مقدمة هذه المدرسة المستشرق يوليوس فلهاوزن (1844-1918) مؤسس علم (نقد الكتاب المقدس) في الغرب، وإجناس جولدتسيهر (1850-1921) الذي يعد المسؤول عن إحياء الاهتمام اليهودي بالدراسات الإسلامية والعربية في العصر الحديث، وتيودور نولدكه (1836-1930) الذي يعد مؤسس الدراسات النقدية عن القرآن الكريم⁽¹⁾.

ولم تتوقف عناية هؤلاء بنقد القرآن الكريم، بل شمل أيضاً الستة المأثورة عن النبي صلى الله عليه وسلم، و آثار الصحابة والتابعين، فأسقطوا عليها منهج النقد التاريخي، مما ترتب عليه تأسيس مواقفهم المعلنة من التفسير بالمأثور باعتبار بنائه الأساسي المتمثل في الرواية والنقل. وواقع نقدهم ينبثق أساساً من منظورهم للستة النبوية، فهم يرون "أن الستة نتاج تطورات الاجتماع والدين عند المسلمين في القرون الأولى، وليست نصوصاً مأثورة عن النبي"⁽²⁾. ومن هذا المنطلق جاء نقدهم لمصادر التفسير بالمأثور، إذ يعتبرونه مجرد جمع ونقل لروايات أغلبها تولد نتيجة تأثير التطورات الفكرية والعقدية والفقهية، كما يرون المفسر مقتيداً بالرواية والدفاع عنها، وهذا من قبيل تقليد أوضاع

(1) ينظر: دراسة القرآن الكريم عند المستشرقين في ضوء علم نقد (الكتاب المقدس)، أ.د. محمد خليفة حسن. موقع: alhiwartoday.net، 2011/18/07، ص 18:19.

(2) ينظر: الاستشراق، وتاريخية التفسير، حيدر حب الله، موقع: مركز البحوث المعاصرة بيروت.

وبيئة غير بيئته، وتجعل المفسر مقيد الفكر، مقلدا لمذهب عقدي أو فقهي ما، وهذا تأباه طبيعة المنهج النقدي التاريخي للأحداث والوقائع عند المستشرقين.

واستحوذ تفسير الإمام الطبري الجانب الأكبر من هذا النقد، فكان النموذج الأمثل لهؤلاء لإبراز انتقاداتهم، ومطاعنهم لهذا اللون من التفسير، وكان اختيار تفسير الطبري لجملة من الأسباب، في مقدمتها:

- قيمة هذا المصنف لدى المسلمين، وما يمثله في مدرسة التفسير بالمأثور، حيث كان أول تفسير جامع للروايات والآثار السابقة المتعلقة بالتفسير، بالأسانيد الموصولة.
- القوة العلمية التي تميز بها الإمام الطبري في تفسيره، من حيث الجمع والترتيب والتحليل والنقد، فكان بحق أول مصنف يمثل مدرسة التفسير بالمأثور.

مكانة تفسير الإمام الطبري:

أثنى على تفسير ابن جرير الطبري كثير من العلماء المسلمين وغيرهم، قديما وحديثا، فأبرزوا القيمة العلمية لهذا المؤلف، والمكانة التي يتصدرها في المكتبة التفسيرية. فمن امتدحه بذلك من علماء الأمة: الخطيب البغدادي في قوله: "وكتاب التفسير لم يصنف أحد مثله"⁽³⁾ والإمام النووي في قوله: "أجمعت الأمة على أنه لم يصنف مثل تفسير الطبري"⁽⁴⁾ و الذهبي في قوله: "وله كتاب في التفسير لم يصنف مثله"⁽⁵⁾ كما اعترف له بهذه المكانة عدد من كبار المستشرقين، في مقدمتهم: تيودور نولدكه في قوله: "يعتبر المسلمون تفسير الطبري عملا لا يجارى، وهو بالفعل أكثر أعمال التفسير التي أنتجها العالم الإسلامي فائدة؛ وذلك من خلال ما يقدمه من وفرة في المادة وتنوع وأمانة فيها"⁽⁶⁾. ويقول أيضا: "لو كان بيدنا هذا الكتاب لاستغينا به عن كل التفاسير المتأخرة، ومع الأسف فقد كان يظهر أنه مفقود تماما، وكان مثل تاريخه الكبير، مرجعا لا يغيض معينه؛ أخذ عنه المتأخرون معارفهم"⁽⁷⁾. وكان هذا قبل ظهور أولى الطبقات المحققة لتفسير الطبري.

(3) تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي، 163/2.

(4) تهذيب الأسماء واللغات، النووي، 78/1.

(5) سير أعلام النبلاء، الذهبي، 270/14.

(6) تاريخ القرآن، نولدكه، (ص391)

وجولد تسيهر في قوله: "كان تفسير الطبري الكبير لب التفسير بالمأثور، والقمة العالية التي وصل إليها هذا المذهب في التفسير..."⁽⁸⁾. ويقول: "وإلى وقت قريب كان كتابه في التفسير، الذي لا يقدر بثمن بالنسبة لمعارفنا الاستشراقية، يعتبر مفقودا أيضا. وقد أجمع الباحثون في الشرق والغرب في الحكم على قيمته"⁽⁹⁾.

فلهذا توجهت إليه عناية المستشرقين، بالدراسة والنقد، في محاولة كشف ما يظنونه أخطاء منهجية وتطبيقية، معتمدين وسائل وآليات سبق لهم استعمالها في نقد نصوص الكتاب المقدس، مبرزين أن لا مصدر يعلو على النقد، بما في ذلك القرآن الكريم، لأن القرآن بالنسبة إليهم لا يمثل مرجعية مقدسة، وبالتالي فهو يخضع للتحليل والنقد مثل باقي النصوص الإنسانية.

ولم يكن غرضهم النقد العلمي البناء، بل الطعن في هذا المصدر، لأنهم يدركون أن الطعن في تفسير الطبري يقتضي الطعن في أصول مدرسة التفسير بالمأثور ومنهجها.

وإلى هذا يشير قول كاراديفو: "وعلم التفسير قديم قد يرجع تاريخه إلى صدر الإسلام... وتساءل النقاد المحدثون - جولد تسيهر ولامنس وغيرهما - عن قيمة الأحاديث الواردة في هذه الكتب الجامعة، ولم يصلوا بعد إلى رأي يعززها كثيرا، والظاهر أن أغلب الأحاديث موضوع إما لتقرير مسألة شرعية، وإما لأغراض كلامية، وإما لمجرد توضيح، بل قد يكون لمحض اللهو والتسلية، ويذهب النقاد المحدثون إلى أنه لا أمل في العثور في هذه التفاسير على أخبار صحيحة عن أسباب نزول القرآن وإذاعته في الناس"⁽¹⁰⁾.

(7) تاريخ القرآن، نولدكه، (ص391)

(8) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهير (ص92)

(9) المرجع نفسه (ص85)

(10) دائرة المعارف الإسلامية، مادة تفسير، 347/5.

موقف المستشرقين من تفسير الإمام الطبري:

إن القارئ لكتابات المستشرقين ومواقفهم من محتوى تفسير الطبري يجدهم من جهة يصفونه بالطفرة العلمية، والعمل الذي لا يجارى، والمصدر الذي لا غناء لمفسر عنه. وفي المقابل يلحقون به الخلل المنهجي، وحشو الروايات الإسرائيلية، ووقوع المؤلف تحت تأثير الروايات، والاستسلام لسلسلة الرواة وغيرها، وفيما يلي تفصيل تلك المواقف:

أولا - التقليل من جهد الطبري في تفسيره:

إن مما لاحظته على مواقف المستشرقين في تناولهم لمؤلفات المفسرين بالمأثور بالتحليل والنقد، هو التقليل من جهودهم، إلى حدّ التقزيم، وإنكار حقائق ظاهرة بمجرد قراءة هذا التفسير أو ذلك. وهذا ما وقع في تعامل نولدكه مع تفسير الإمام الطبري، حيث تناوله في الجزء الثالث من كتابه "تاريخ القرآن"، وذلك في عداد التفاسير التي وصلت إليه، وقدم عرضا مختصرا متحدثا فيه عن قيمة هذا التفسير، وتأثيره في التفاسير التي تلتته كتفسير البيضاوي، والزمخشري وغيرهما.

فاستهل كلامه ببيان محتوى الكتاب، وطريقة تفسيره من الناحية الشكلية فقال: "يمثل العمل الكبير للطبري نقطة تحول في تاريخ التفسير. ولا يقتصر هذا العمل على تقريب مدلول النص إلى الأفهام عن طريق التوصيفات الميسرة، والشروحات المعجمية والبيانات الأصلية، بل يناقش المسائل النحوية وعلاقتها مع العقيدة والفقهاء. من ناحية أخرى يسعى هذا العمل إلى أن يكون جمعا لأعمال الأجيال السابقة؛ لذا يذكر عند معالجة السور المنفردة كل ما يتوافر من آراء مختلفة، بحيث يدرج أيضا الاختلافات غير المهمة في الروايات، ويراعي في هذا الخصوص الدقة المتناهية المعروفة لنا من التاريخ في إيراد سلسلة الشهود... ويقدم المؤلف في النهاية حكمه الخاص حول التفسير الصحيح أو الأرجح..."⁽¹¹⁾.

(11) تاريخ القرآن، نولدكه، (ص391)

ثم قال: "واستوقفني في عرضه الوصف الموجز للكتاب، بقوله: "يعتبر المسلمون تفسير الطبري عملا لا يجارى، وهو بالفعل أكثر أعمال التفسير التي أنتجها العالم الإسلامي فائدة؛ وذلك من خلال ما يقدمه من وفرة في المادة وتنوع وأمانة فيها"⁽¹²⁾..

وبعد هذا الوصف لكتاب الطبري ومكانته، أبدى نولدكه موقفه من هذا التفسير، فقال:

"لكن ينبغي في الوقت ذاته أن نضيف أن قيمة هذا العمل تكمن في أنه جمع للمادة وحسب".

فهو يقع بشكل كامل تحت نفوذ التحيزات العقائدية بحيث أنه لا يستطيع أن يتحفظ إلى وجهة نظر تاريخية موضوعية. لم يتعلم المسلمون النقد التاريخي أيضا فيما بعد - وحتى الوقت الحاضر.

كما جمع الطبري أعمال أجيال المفسرين السابقين، أصبح جمعه مصدرا لا ينفد، استمد منه المتأخرون علمهم. يدعو مثل هذا العمل الضخم، الذي نادرا ما وجدت نسخ كاملة منه، إلى وضع خلاصات له"⁽¹³⁾.

فنولدكه في هذا النص من جهة يعترف للإمام الطبري بالصدارة والتقدم في هذا الشأن، ومن جهة أخرى يصدر فيه موقفا مخالفا لواقع حال تفسيره، ونحن في الفقرات الآتية نسعى لبيان واقع تفسير الطبري انطلاقا من طريقته ومنهجه في تفسيره، وقبل ذلك نلخص موقف نولدكه في أمرين اثنين:

1. قيّد نولدكه عمل الطبري في جمع مرويات وآراء من سبقه في التفسير فحسب.

2. اتهمه الطبري بالوقوع تحت التحيزات العقائدية.

(12) تاريخ القرآن، نولدكه، (ص391)

(13) المرجع نفسه، (391-392)

أولاً - إن المتتبع لصنيع الإمام الطبري في كتابه، يجده حقيقة أجداد جمع روايات السابقين، فهو باعتباره خريج مدارس الحديث، جاء كتابه بهذا النسق متأثراً بمنهج المحدثين في نقل الروايات التي تلقاها بأسانيد عن شيوخه في تفسير معاني كتابه الله تعالى، فكان غرضه استيعاب ما سبقه إليه المفسرون من الصحابة والتابعين ممن له روايات عنهم، ليكون كتابه بذلك كافياً شافياً، وفي هذا يقول: "ونحن في شرح تأويله، وبيان ما فيه من معانيه: منشئون - إن شاء الله ذلك - كتاباً مستوعباً لكل ما بالناس إليه الحاجة من علمه جامعاً، ومن سائر الكتب غيره في ذلك كافياً"⁽¹⁴⁾.

ولم تكن عناية الطبري محصورة في هذا الجانب فحسب كما يعتقد نولدكه، بل نجده أجاد أيضاً حسن ترتيب تلك النصوص وعرضها في شكل منتظم، وهذا ينبىء عن فقه الإمام الطبري ودرايته للمسائل.

هذا بالإضافة إلى تلك التحليلات العلمية الدقيقة، التي يبرز فيها دوماً موقفه في مواضع الخلاف الذي وقع فيه سابقوه، إما بالجمع بين النصوص التي ظاهرها التعارض، فيبين إمكان إعمالها جميعاً، وأن النص القرآني يستوعبها دون رد لأي منها. وإما يختتمها بترجيح أحد الوجوه ويجعله راجحاً، ويرد غيره ويجعله مرجوحاً، وهو في كل ذلك يعلل ويقدم التبريرات العلمية الكافية في نظره. وقد بيّن هذا في مقدمة تفسيره في قوله: "... ومخبرون في كل ذلك بما انتهى إلينا من اتفاق الحجة فيما اتفقت عليه الأمة، واختلافها فيما اختلفت فيه منه، ومبينو علل كل مذهب من مذاهبهم، وموضحو الصحيح لدينا من ذلك"⁽¹⁵⁾.

وتفسيره من بدايته إلى منتهاه أمثلة ونماذج تؤكد ما سقناه سابقاً، من ذلك:

1 - عند تفسيره لقوله تعالى: أَلَمْ يَأْتِ الْفِرْعَوْنَ بِآيَاتِنَا لِيُحْيِيَ الْبَنِي إِسْرَائِيلَ وَيُهْلِكَ قَوْمَهُ الْكَافِرِينَ. (16)

(14) تفسير الطبري، (6/1)

(15) المصدر نفسه، (6/1 - 7)

(16) سورة البقرة: 180

بدأ ببيان المعنى العام للآية، فذكر مدلول الألفاظ والتراكيب⁽¹⁷⁾، ثم تناول مسألة وجوب الوصية من عدمه، وذكر الراجح في المسألة مستدلاً بالقرآن الكريم⁽¹⁸⁾.

وبعد كل هذا التفصيل تناول اختلاف العلماء في نسخ هذه الآية، محرراً الراجح لديه، فقال: "فإن قال: فإنك قد علمت أن جماعة من أهل العلم قالوا: الوصية للوالدين والأقربين منسوخة بآية الميراث؟

قيل له: وخالفهم جماعة غيرهم فقالوا: هي محكمة غير منسوخة. وإذا كان في نسخ ذلك تنازع بين أهل العلم، لم يكن لنا القضاء عليه بأنه منسوخ إلا بحجة يجب التسليم لها، إذ كان غير مستحيل اجتماع حكم هذه الآية وحكم آية الميراث في حال واحدة على صحة، بغير مدافعة حكم إحداهما حكم الأخرى - وكان النسخ والمنسوخ هما المعنيان اللذان لا يجوز اجتماع حكمهما على صحة في حالة واحدة، لنفي أحدهما صاحبه. وبما قلنا في ذلك قال جماعة من المتقدمين والمتأخرين"⁽¹⁹⁾.

فالإمام الطبري في هذا المثال لم يسلم للقائلين بنسخ هذه الآية، لانعدام الدليل والحجة من جهة، ولكونها لا تعارض بينها وبين حكم آية الميراث من جهة ثانية.

2 - وعند تفسير قوله تعالى: "أَلَمْ يَلْمِ يَاقُونَكَ بِالَّذِينَ نَادَوْاكَ عَلَيْهِمْ يُضَيِّقُ الْوَسْطَافَ" (سورة البقرة: 20).

ساق الإمام الطبري عددا من الآراء المختلفة في معنى الآية:

- فقال بعضهم: تأويلها: فمن حضر مريضاً وهو يوصي عند إشرافه على الموت، فخاف أن يخطئ في وصيته فيفعل ما ليس له، أو أن يعمد جوراً فيها فيأمر بما ليس له الأمر به، فلا حرج على من حضره فسمع ذلك منه أن يصلح بينه وبين ورثته، بأن يأمره بالعدل في وصيته، وأن ينهاهم عن منعه مما أذن الله له فيه وأباحه له.⁽²¹⁾

(17) ينظر: تفسير الطبري، (384/3)

(18) ينظر: المصدر نفسه، (385/3)

(19) المصدر نفسه، (385/3)

(20) سورة البقرة: 182

(21) تفسير الطبري، (399/3)

- وقال آخرون: بل معنى ذلك: فمن خافَ من أولياء ميت، أو وَاِلي أمر المسلمين من مُوص جنفا في وصيته التي أوصى بها الميت، فأصلح بين ورثته وبين الموصى لهم بما أوصى لهم به، فرد الوصية إلى العدل والحق، فلا حرج ولا إثم.⁽²²⁾

- وقال بعضهم: بل معنى ذلك: فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا في عطيته عند حضور أجله بعض ورثته دون بعض، فلا إثم على من أصلح بينهم يعني: بين الورثة.⁽²³⁾

- وقال آخرون: معنى ذلك: فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا في وصيته لمن لا يرثه، بما يرجع نفعه على من يرثه، فأصلح بين ورثته، فلا إثم عليه.⁽²⁴⁾

- وقال آخرون: بل معنى ذلك: فمن خاف من موص لأبائه وأقربائه جنفاً على بعضهم لبعض، فأصلح بين الآباء والأقرباء، فلا إثم عليه.⁽²⁵⁾

وبعد سوقه لهذه الآراء منسوبة إلى قائلها أورد أبو جعفر ما ترجح لديه ذاكرة علقته، فقال: "وأولى الأقوال في تأويل الآية أن يكون تأويلها: فمن خاف من موص جنفاً أو إثمًا وهو أن يميل إلى غير الحق خطأ منه، أو يتعمد إثمًا في وصيته، بأن يوصي لوالديه وأقربيه الذين لا يرثونه بأكثر مما يجوز له أن يوصي لهم به من ماله، وغير ما أذن الله له به مما جاوز الثلث أو بالثلث كله، وفي المال قلة، وفي الورثة كثرة؛ فلا بأس على من حضره أن يصلح بين الذين يوصى لهم، وبين ورثة الميت، وبين الميت، بأن يأمر الميت في ذلك بالمعروف ويعرفه ما أباح الله له في ذلك وأذن له فيه من الوصية في ماله، وينهاه أن يجاوز في وصيته المعروف الذي قال الله تعالى ذكره في كتابه: "كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ"، وذلك هو "الإصلاح" الذي قال الله تعالى ذكره: "فأصلح بينهم فلا إثم عليه". وكذلك لمن كان في المال فضل وكثرة وفي الورثة قلة، فأراد أن يقتصر في وصيته لوالديه وأقربيه عن ثلثه، فأصلح من حضره بينه وبين ورثته وبين والديه وأقربيه الذين يريد أن يوصي لهم، بأن يأمر المريض أن يزيد في وصيته لهم، ويبلغ بها ما رخص الله فيه من الثلث. فذلك أيضًا هو من الإصلاح بينهم بالمعروف".⁽²⁶⁾

(22) تفسير الطبري، (400/3)

(23) المصدر نفسه، (401/3 - 402)

(24) المصدر نفسه، (402/3)

(25) المصدر نفسه، (402/3)

(26) المصدر نفسه، (403/3 - 404)

ثم علل اختياره بقوله: "وإنما اخترنا هذا القول؛ لأن الله تعالى ذكره قال: "فمن خَاف من موص جَنَفًا أو إثمًا"، يعني بذلك: فمن خاف من موص أن يَجَنَفَ أو يَأْثَمَ. فخوفُ الجنف والإثم من الموصي، إنما هو كائن قبل وقوع الجنف والإثم، فأما بعد وجوده منه، فلا وجه للخوف منه بأن يَجَنَفَ أو يَأْثَمَ، بل تلك حال مَنْ قد جَنَفَ أو أْثَمَ، ولو كان ذلك معناه لقليل: فمن تبين من موص جَنَفًا أو إثمًا - أو أيقن أو علم - ولم يقل: فمن خَافَ منه جَنَفًا".⁽²⁷⁾

فهنا كان للإمام الطبري اختيار آخر غير الاختيار السابق، فذهب إلى ترجيح موقف معللا ذلك بسوق ما رآه حجة له.

وهذا يؤكد أن الإمام الطبري لم يكن ناقلًا فحسب مسلما لكل ما يفتي به أو يفسر به سابقوه آيات كتاب الله عز وجل.

فتفسير الإمام الطبري له "الأولية بين كتب التفسير، أولية زمنية، وأولية من ناحية الفن والصناعة. أما أوليته الزمنية، فلأنه أقدم كتاب في التفسير وصل إلينا، وما سبقه من المحاولات التفسيرية ذهبت بمرور الزمن، ولم يصل إلينا شيء منها، اللهم إلا ما وصل إلينا منها في ثنايا ذلك الكتاب... وأما أوليته من ناحية الفن والصناعة، فذلك أمر يرجع إلى ما يمتاز به الكتاب من الطريقة البديعة التي سلكها فيه مؤلفه، حتى أخرجها للناس كتاباً له قيمته ومكانته"⁽²⁸⁾.

ثانياً - غياب النظرة التاريخية الموضوعية:

يقول نولدكه بعد عرضه للشبهة السابقة: "فهو يقع بشكل كامل تحت نفوذ التحيزات العقائدية بحيث أنه لا يستطيع أن يتحفز إلى وجهة نظر تاريخية موضوعية. لم يتعلم المسلمون النقد التاريخي أيضاً فيما بعد - وحتى الوقت الحاضر."⁽²⁹⁾

(27) تفسير الطبري، (404/3)

(28) التفسير والمفسرون، محمد السيد حسين الذهبي، (150/1 - 151)

(29) تاريخ القرآن، نولدكه، (391-392)

وهذه الشبهة مرتبطة بسابقتها من حيث أن اتهام الطبري بجمع الروايات فحسب، يقتضي - حسب تصور نولدكه - وقوع المفسر في التحيزات المذهبية والفكرية التي ينتمي إليها. فحاصل هذا أن تفسير الطبري يخلو من النقد التاريخي الموضوعي.

ولبيان موقف نولدكه أكثر نشير إلى أنه صنف كتابه "تاريخ القرآن"، ليطبق منهج نقد العهد القديم على القرآن الكريم، وذلك للكشف عن مصادر القرآن، ليصل في الأخير إلى وضع تاريخ للنصوص القرآنية.

وتتضح خطورة منهج نولدكه المعتمد على نظرية المصادر الخاصة بالعهد القديم في أن الادعاء بأن القرآن له تاريخ يؤدي بالضرورة إلى تأريخ الدين الإسلامي ومعتقداته وتشريعاته، وبيان مراحل نشأته وتطوره، مثله في ذلك مثل الأديان الوضعية، وأن العقيدة الإسلامية عقيدة متطورة في التاريخ. وبشكل أكثر حدة تسعى نظرية نولدكه ومدرسته إلى القول بتعدد مصادر القرآن، ومن ثم الحكم بأن القرآن ليس وحياً كما يعتقد المسلمون. وتعدّ نظرية نولدكه أخطر النظريات على الإطلاق. فهي تهدف إلى رفض الوحي القرآني، ورد القرآن الكريم إلى مصادر إنسانية لتحقيق الهدف الأكبر وهو إثبات تطور الإسلام وعقيدته⁽³⁰⁾.

ومن هذا المنطلق فإن نقد نولدكه الموجه لصنيع الطبري يهدف إلى كون الطبري فسّر القرآن الكريم وفق مدرسة واحدة وألزم بها نفسه، وهي مدرسة التفسير بالمأثور، وهذا المسلك يثبت وحدة مصدرية القرآن الكريم، فإذا وقف الطبري مدافعاً عن العقيدة والأحكام التي يؤمن بها، بمجادلة أصحاب الفرق والمبتدعة، الذين خالفوا السلف في تفسير وتأويل آي القرآن الكريم، ورد مقولاتهم، وبالتالي رفض المستندات التي يعتمد عليها نولدكه ومدرسته في التأسيس لتأريخ القرآن الكريم، وتعدد مصدريته.

فنولدكه يتهم الطبري بالوقوع تحت الإيحاءات المذهبية، والميول الفكرية، فملاً بذلك كتابه نصوصاً وروايات لنصرة مذهبه، ولم يتحرر للنظر العلمي الذي يوجب على المؤلف المساواة بين جميع الطوائف، والتجرد من الذاتية للوصول إلى نتيجة علمية، هذا بالإضافة إلى النظر إلى اللغة و الوقائع التاريخية كبيئة يجب حضورها لتفسير النصوص القرآنية.

(30) ينظر: دراسة القرآن الكريم عند المستشرقين في ضوء علم نقد (الكتاب المقدس)، أ.د. محمد خليفة حسن. موقع: alhiwartoday.net

2011/18/07، سا 19:18.

هذا واقع ما يتطلبه البحث عند هؤلاء ويريدون فرضه على الإمام الطبري، حتى يتحرر من الحزازات المذهبية.

والمتبع للمرحلة التي عاشها الإمام الطبري يرى أنها فترة كانت تعجّ بالفتن، وظهور الفرق المخالفة لأهل السنّة، ومنهج المحدثين، فلم يكن المفسر المحدث الطبري ليقف موقف المحايد، وهو يحفظ جيّدا الأحاديث والآثار الصحيحة الثابتة، وغيرها، التي تكشف له وجه الحق في تلك المواقف الحرجة، والمسائل المطروحة، فكان عالم وقته وزمانه، وابن مجتمعه، ومدافعا عن الحق والصواب الذي عرفه من خلال استعمال ما وصله من نصوص، وما توصل إليه من نظر عقلي ثاقب، مستعينا في ذلك بدرايته الكبيرة بلغة العرب وأشعارهم ولهجاتهم.

فلم يكن مستسلما للنصوص الواردة - كما يدّعي البعض -، بل لما عرف من الحق والصواب. ولا أدل على ذلك من المنهج العلمي الرصين الذي سلكه في مصنفه، وشهد له القدامى والمحدثون، الموافق منهم والمخالف، فهذا جولد زيهر يقول: "... كان تفسير الطبري الكبير لب التفسير بالمأثور، والقمة العالية التي وصل إليها هذا المذهب في التفسير... كذلك من جهة أخرى يمتد إلى ناحية أخرى في تطور التفسير، وإن ذلك، وإن يكن غير كثير، إلا أنه ملحوظ، في عدد من آيات القرآن، حيث نعرف فيه عالما دينيا في أمور العقيدة، وتطبيقها بشكل إيجابي مفيد، ومناقشات كلامية جيدة راجعا في ذلك غالبا إلى شيوخ قدامى، وعلى الأخص إلى مجاهد، الذي يعتمد عليه في تفسيره، ويتبعه في أمور العقيدة أيضا"⁽³¹⁾.

إلى أن قال: "ونرى من كل ما تقدم أن الطبري لم يقف كمفسر - بعيدا عن مسائل النزاع التي تدور حول العقيدة في عصره، ومن أجل ذلك لم نستطع أن نهمّل القول في هذه المسائل..."⁽³²⁾. وهذا النص لجولد زيهر لا يخلو من مناقشات، إلا أن إيراده هنا كان بغرض بيان أنه شهد للطبري بحضوره في عصره وتطبيقه الجيد لمسائل العقيدة، واستعماله لأسلوب المناقشة والحوار واستعمال الأدلة النقلية والعقلية.

(31) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهر (ص92)

(32) المرجع نفسه، (ص93)

فلم يكن الطبري جامدا ومقلدا باستعماله الأدلة النقلية، بل كان ناقدا عالما بالأدلة الموافقة والمخالفة، وإلا أُنّي له مناقشتهم وحوارهم، فتبنيه مذهبا عقائديا لا يعني بالضرورة أنه متحيز، بل بناء على منهج علمي يعتمد الحجة والدليل، وحوار ومجادلة الخصم، وهذا ما جعل من الطبري مفسّرا ناقدا، ولا يصل إلى هذه المرتبة إلا إذا كان ملما بالواقع العلمي والعقدي لعصره. والنقد الموجه لتفسير الإمام الطبري ليس الغرض منه الطبري حصرا، وإنما غرضه الطعن في مدرسة قائمة بذاتها، بأنها تثبت وحدة مصدرية القرآن، ولا تقول بنظرية النقد التاريخي الموضوعي للقرآن الكريم.

ثالثا - اعتماد الطبري للروايات الإسرائيلية في التفسير:

استعمل المستشرقون موضوع الروايات الإسرائيلية حجة لإثبات تعدد مصادر القرآن الكريم، وإثبات تاريخيته، وذلك بالاستمداد من بقايا الروايات اليهودية والنصرانية.

ومن جهة ثانية يجعلون هذه الروايات وسيلة للطعن في القرآن الكريم، ومصادر تفسيره، وفي مقدمتها تفسير ابن جرير الطبري.

وفي هذا يقول كليمان هوار (1927م): "أن مقاطع كثيرة من تفسير الطبري... مرتبطة بمثلها في (سفر التكوين) الذي يعرض للروايات اليهودية والنصرانية، وكان وهب بن منبه هو الطريق الذي انتقلت بواسطته هذه الآثار في نهاية القرن الأول للهجرة"⁽³³⁾.

وهذا ما أكده جولد تسيهر في قوله: "يأتي بأخبار مأخوذة من القصص الإسرائيلية من مراجع يهودية الأصل، (مثل كعب الأحبار، ووهب بن منبه)، ولكنه لا يتمسك في ذلك بإعجاب المتقدمين بلا قيد ولا شرط؛ ويعتبر كتابه في الأوساط الإسلامية، بالنسبة للروايات الإسرائيلية على الأكثر الكنز الغني بهذه المواد. وكذلك يروي عن وهب بن منبه قصصا نصرانية..."⁽³⁴⁾

(33) مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة وآدابها، ج15 ع 25 شوال 1423هـ (ص92)، نقلا عن المجلة الآسيوية، السلسلة 10، المجلد 04، ص 350.

(34) مذاهب التفسير الإسلامي، جولد زيهير (ص92)

واستعمال الروايات الإسرائيلية ليس غريباً، بل يعود إلى عهد الصحابة رضي الله عنهم، فقد كانوا يسألون أهل الكتاب عن أشياء ليست مما يتعلق بالعقيدة أو يتصل بالأحكام.

فكانوا لا يعدلون عما ثبت عن الرسول صلى الله عليه وسلم من ذلك إلى سؤال أهل الكتاب، لأنه إذا ثبت الشيء عن الرسول صلى الله عليه وسلم فليس لهم أن يعدلوا عنه إلى غيره. كما كانوا لا يسألون عن الأشياء التي يُشبه أن يكون السؤال عنها نوعاً من اللهو والعبث.

كذلك كان الصحابة لا يُصدّقون اليهود فيما يخالف الشريعة أو يتنافى مع العقيدة. بل بلغ بهم الأمر أنهم كانوا إذا سألوا أهل الكتاب عن شيء، فأجابوا عنه خطأ، ردّوا عليهم خطأهم. وبيّنوا لهم وجه الصواب فيه⁽³⁵⁾.

يقول الدكتور محمد حسين الذهبي: "وكلمة حق أن هذه الإسرائيليات التي أخذها بعض المفسرين عن أهل الكتاب، وشرحوا بها كتاب الله تعالى. كان لها أثر سيء في التفسير؛ وذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه في عهد الصحابة من الالتزام بدائرة المباح من ذلك، بل تعدى دائرة الجواز، فرووا كل ما قيل لهم إن صدقا وإن كذبا، بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالي المخترع، مما جعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئا مما جاء فيها لاعتقاده أن الكل من واد واحد.

وليس من شك أن هؤلاء... وضعوا الشوك في طريق المشتغلين بالتفسير، وذهبوا بكثير من الأخبار الصحيحة بجانب ما رووه من قصص مكذوب وأخبار لا تصح"⁽³⁶⁾.

ولما تناول موقف الطبري من الإسرائيليات، قال "إننا نجد ابن جرير يأتي في تفسيره بأخبار مأخوذة من القصص الإسرائيلي، يرويها بإسناده إلى كعب الأحبار، ووهب بن منبّه، وابن جريج،

(35) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، بتصرف (1/ 123 - 124) وينظر: الاتجاهات المنحرفة في التفسير، محمد حسين الذهبي، ص 25 - 29.

(36) الاتجاهات المنحرفة في التفسير، محمد حسين الذهبي، بتصرف، ص 37.

والسدي، وغيرهم، ونراه ينقل عن محمد بن إسحاق كثيراً مما رواه عن مسلمة النصارى. ومن الأسانيد التي تسترعي النظر... ولعل هذا راجع إلى ما تأثر به من الروايات التاريخية التي عالجها في بحوثه التاريخية الواسعة.

وإذا كان ابن جرير يتعقب كثيراً من هذه الروايات بالنقد، فتفسيره لا يزال يحتاج إلى النقد الفاحص الشامل، احتياج كثير من كتب التفسير التي اشتملت على الموضوع والقصص الإسرائيلي، على أن ابن جرير - كما قدّمنا - قد ذكر لنا السند بتمامه في كل رواية يرويها، وبذلك يكون قد خرج من العهدة، وعلينا نحن أن ننظر في السند ونتفقد الروايات⁽³⁷⁾.

وتناولت هذا الموضوع الدكتورة آمال محمد عبد الرحمن ربيع في كتابها "الإسرائيليات في تفسير الطبري دراسة في اللغة والمصادر العبرية"، فكان مما قالت: "ومن خلال دراستنا لتفسير ابن جرير الطبري، نؤكد على ما سبق وأن ذهب إليه العلماء من مآخذ على منهجه فيما يتعلق برواية الإسرائيليات والخرافات والمبالغات. ففيما يتعلق بالجانب التفسيري، نرى أن ابن جرير الطبري قد حشد في كتابه أقوالاً لا نفع من وراء ذكرها، بل لا ترتبط على الإطلاق بمفهوم الآية، ناهيك عن رفض العقل والذوق لها..."

إن مما يؤخذ على ابن جرير الطبري في هذا المقام ليس فقط ما جمعه من كم هائل من الروايات الإسرائيلية والخرافية، وإنما كذلك موقفه منها في أغلب الأحيان، حيث تساهل في النقل، وسكت في النقد...

(37) التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، بتصرف (1/ 154 - 155).

وذكرت بعض الاستفهامات السببية لتساهل الطبري وسكوته عن النقد، ثم قالت: "إن هذه الأسباب جميعها لا تبرر تقصير ابن جرير الطبري في تركه الحكم على الحديث ؛ لأن بيان درجته يترتب عليها قبوله، والاحتجاج به والاعتماد عليه في التصحيح والترجيح"⁽³⁸⁾.

إن مما نلاحظه على هذه الوقفات النقدية للتفسير بالمأثور عموماً وتفسير الطبري خصوصاً، هو التعميم في إصدار الأحكام، والمسألة تحتاج موقفاً تفصيلياً مبناه النظر التطبيقي لجميع المرويات الإسرائيلية، وتصنيفها، وبيان موقف الإمام الطبري في كل منها، ليكون النظر شاملاً، والنقد موضوعياً.

ففي مقابل المواقف السابقة مثلاً نجد العلامة محمود محمد شاكر - محقق تفسير الإمام الطبري بمعية أخيه أحمد محمد شاكر - يوجه غرض الإمام الطبري من إيراد تلك الآثار الإسرائيلية في كتابه، فيقول: "تبين لي مما راجعته من كلام الطبري، أن استدلال الطبري بهذه الآثار التي يرويها بأسانيدها، لا يراد به إلا تحقيق معنى لفظ، أو بيان سياق عبارة. فهو قد ساق هنا الآثار التي رواها بإسنادها ليدل على معنى "الخليفة"، و"الخلافة"، وكيف اختلف المفسرون من الأولين في معنى "الخليفة". وجعل استدلاله بهذه الآثار، كاستدلال المستدل بالشعر على معنى لفظ في كتاب الله. وهذا بين في الفقرة التالية للأثر رقم: 605⁽³⁹⁾، إذ ذكر ما روي عن ابن مسعود وابن عباس، وما روي عن الحسن في بيان معنى "الخليفة"، واستظهر ما يدل عليه كلام كل منهم. ومن أجل هذا الاستدلال، لم يبال بما في الإسناد من وهن لا يرتضيه. ودليل ذلك أن الطبري نفسه قال في

(38) الإسرائيليات في تفسير الطبري دراسة في اللغة والمصادر العبرية، آمال محمد عبد الرحمن ربيع في كتابها " بتصرف (ص141 - 142) .

(39) الأثر 605، أخرجه الطبري، قال حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو بن حماد، قال: حدثنا أسباط، عن السديّ في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس - وعن مئة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم: "أنّ الله جل ثناؤه قال للملائكة: "إني جاعل في الأرض خليفة". قالوا: ربنا وما يكون ذلك الخليفة؟ قال: يكون له ذريةٌ يُفسدون في الأرض ويتحاسدون ويقتل بعضهم بعضاً". قال الطبري: "فكان تأويل الآية على هذه الرواية التي ذكرناها عن ابن مسعود وابن عباس: إني جاعل في الأرض خليفةً مميّ يخلفني في الحكم بين خلقي. وذلك الخليفة هو آدمٌ ومن قام مقامه في طاعة الله والحكم بالعدل بين خلقه". ينظر: تفسير الطبري = جامع البيان ت شاكر (1/451 - 452)

إسناد الأثر: 465⁽⁴⁰⁾ عن ابن مسعود وابن عباس، فيما مضى ... "فإن كان ذلك صحيحًا، ولست أعلمه صحيحًا، إذ كنت بإسناده مرتابًا..."، فهو مع ارتيابه في هذا الإسناد، قد ساق الأثر للدلالة على معنى اللفظ وحده، فيما فهمه ابن مسعود وابن عباس - إن صح عنهما - أو ما فهمه الرواة الأقدمون من معناه. وهذا مذهب لا بأس به في الاستدلال. ومثله أيضًا ما يسوقه من الأخبار والآثار التي لا يشك في ضعفها، أو في كونها من الإسرائيليات، فهو لم يسقها لتكون مهيمنة على تفسير آي التنزيل الكريم، بل يسوق الطويل الطويل، لبيان معنى لفظ، أو سياق حادثة، وإن كان الأثر نفسه مما لا تقوم به الحجة في الدين، ولا في التفسير التام لأي كتاب الله. فاستدلال الطبري بما ينكره المنكرون، لم يكن إلا استظهارًا للمعاني التي تدل عليها ألفاظ هذا الكتاب الكريم، كما يستظهر بالشعر على معانيها. فهو إذن استدلال يكاد يكون لغويًا. ولما لم يكن مستنكرًا أن يستدل بالشعر الذي كذب قائله، ما صحت لغته؛ فليس بمستنكر أن تساق الآثار التي لا يرتضيها أهل الحديث، والتي لا تقوم بها الحجة في الدين، للدلالة على المعنى المفهوم من صريح لفظ القرآن، وكيف فهمه الأوائل - سواء كانوا من الصحابة أو من دونهم. وأرجو أن تكون هذه تذكرة تنفع قارئ كتاب الطبري، إذا ما انتهى إلى شيء مما عده أهل علم الحديث من الغريب والمنكر⁽⁴¹⁾.

وهذا كلام نفيس مبني على القراءة المعمقة، والفهم الثاقب لصنيع الطبري، يتطلب منا إعادة قراءة تفسير الطبري بمنظور نقدي تخصصي، بعيدا عن الأحكام والنتائج المرسومة مسبقا.

وفي دراسة تطبيقية للدكتور مساعد الطيار، كشف فيها جملة من الضوابط استعملها الطبري في قبول الأخبار عامة، والروايات الإسرائيلية خاصة، فقال: " وقد أحببت أن ألمح إلى شيء من منهجه في موضوع (الإسرائيليات)، قد يغفل عنه بعض قارئ كتاب (جامع البيان عن تأويل آي القرآن)؛ لأنهم قد حكموا - مسبقًا - على سقوط الإسرائيليات، وجعلوها من الدخيل الذي يجب أن تُنزَّه عنها

(40) الأثر 465، أصله الأثر رقم 452، قال فيه الإمام الطبري: حدثني به موسى بن هارون، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا أسباط، عن السُّدِّيِّ في خبر ذكره، عن أبي مالك، وعن أبي صالح، عن ابن عباس - وعن مُرَّة، عن ابن مسعود، وعن ناس من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم، في حديث طويل، ينظر: تفسير الطبري، (1/ 346).

(41) تفسير الطبري، (1/ 453 - 454) .

التفاسير . ومن كان هذا منهجه؛ فإنه يمرُّ بضوابط وقواعد في التعامل عن الإسرائيليات، لكنه يغفل عنها أو يتغافلها لأنها تُشكل على منهجه في ردِّ الإسرائيليات⁽⁴²⁾.

وكان النموذج الذي اعتمده، في تفسير قوله تعالى: ﴿أَأَنْتَ الَّذِي كَفَرْتَ بِالَّذِينَ آذَنُوا بِكُرْسِيِّ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ بَدْعًا بَدْعًا كَذَّابًا﴾⁽⁴³⁾.

الضابط الأول: موافقة كتاب الله تعالى:

قال أبو جعفر الطبري: "وقد رُويت هذه الأخبار - عن روينها عنه من الصحابة والتابعين وغيرهم - في صفة استئلال إبليس عدوِّ الله آدمَ وزوجته حتى أخرجهما من الجنة. وأولى ذلك بالحق عندنا ما كان لكتاب الله مُوافقاً"⁽⁴⁴⁾.

يقول الطيار: "إن هذا الضابط مهم للغاية، ولا يكاد يختلف عليه اثنان، لكن المهم هنا أن تحليل الإسرائيلية التي اختلط فيها الحق بالباطل تحتاج إلى التذكير بهذا الضابط المهم... فالطبري فهو على دراية بما في الأخبار من مشكلات ثقيلة تحتاج إلى عرض على كتاب الله تعالى"⁽⁴⁵⁾.

ولما أورد الطبري قول ابن إسحاق: "وانما أمرُ ابن آدمَ فيما بينه وبين عدوِّ الله، كأمره فيما بينه وبين آدم... فقال: أأَنْتَ الَّذِي كَفَرْتَ بِالَّذِينَ آذَنُوا بِكُرْسِيِّ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ بَدْعًا بَدْعًا كَذَّابًا"⁽⁴⁶⁾، فخلص إليها بما خلص إلى ذريته من حيث لا يريانه - فالله أعلم أي ذلك كان - فتابا إلى ربهما.

قال أبو جعفر: "وليس في يقين ابن إسحاق - لو كان قد أيقن في نفسه - أن إبليس لم يخلص إلى آدمَ وزوجته بالمخاطبة بما أخبر الله عنه أنه قال لهما وخاطبهما به، ما يجوز لذي فهم الاعتراض به على ما ورد من القول مستفيضاً من أهل العلم، مع دلالة الكتاب على صحة ما استفاض من ذلك بينهم. فكيف بشكّه؟ والله نسأل التوفيق"⁽⁴⁷⁾.

(42) من منهج الطبري في الإسرائيليات، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، موقع: <http://www.attyyar.net>

(43) سورة البقرة: 36

(44) تفسير الطبري، (1/ 533).

(45) من منهج الطبري في الإسرائيليات، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، موقع: <http://www.attyyar.net>

(46) سورة طه: 120

وهذا ذكره لردّ على تأويل ابن إسحاق المخالف لتأويل جميع المتأولين من السلف⁽⁴⁸⁾.

الضابط الثاني: موافقته كلام العرب:

قال الطيار: "هذا الضابط الثاني من الضوابط المهمة، فالخبر وإن كان عن ماضين؛ إلا إنه نزل بلسان عربي مبين، فما يرد عن هذا الخبر من مرويات بني إسرائيل؛ فإنه لا يقبل إذا خالف دلالة اللغة، كما ذهب إليه الطبري في المقطع الآتي من كلامه"⁽⁴⁹⁾، قال: "ففي إخباره جل ثناؤه - عن عدوّ الله أنه قاسم آدم وزوجته بقبله لها: إني لكما لمن الناصحين - الدليل الواضح على أنه قد باشر خطابها بنفسه، إما ظاهراً لأعينها، وإما مستحجاً في غيره. وذلك أنه غير معقول في كلام العرب أن يقال: قاسم فلانٌ فلاناً في كذا وكذا. إذا سبّب له سبباً وصل به إليه دون أن يحلف له. والحلف لا يكون بتسبب السبب. فكذلك قوله: أ □ □ □ □ ، لو كان ذلك كان منه إلى آدم - على نحو الذي منه إلى ذريته، من تزوين أكل ما نهى الله آدم عن أكله من الشجرة، بغير مباشرة خطابه إياه بما استزله به من القول والحيل - لما قال جلّ ثناؤه: أ □ □ □ □ □ □ □ □⁽⁵⁰⁾، كما غير جائز أن يقول اليوم قائلٌ ممن أتى معصية: قاسمني إبليس أنه لي ناصحٌ فيما زين لي من المعصية التي أتيتها. فكذلك الذي كان من آدم وزوجته، لو كان على النحو الذي يكون فيما بين إبليس اليوم وذرية آدم - لما قال جلّ ثناؤه: أ □ □ □ □ □ □ □ □ ، ولكن ذلك كان - إن شاء الله - على نحو ما قال ابن عباس ومن قال بقوله"⁽⁵¹⁾.

(47) تفسير الطبري ، (1 / 531) .

(48) من منهج الطبري في الإسرائيليات، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار ، موقع: www.attyyar.net

(49) الرجوع نفسه.

(50) سورة الأعراف: 21

(51) تفسير الطبري ، (1 / 531 - 532) .

وهذا يعني أن أي قول مخالف للغة فإنه لا يقبل تفسيراً للخبر، لذا ترى الطبري يؤكد على دلالة لفظ (وقاسمهما) الذي يدل على مباشرتهما في الخطاب، ودلالة هذا اللفظ أصرح من دلالة الوسوسة التي قد تدلُّ على المباشرة بالخطاب بشيء من الخفاء في الصوت، أو الإلقاء في القلب كما هو الحال في وسوسة الجرّ للإنس⁽⁵²⁾.

الضابط الثالث: التحليل التاريخي:

قال الإمام الطبري: "فليس فيما روي عن ابن عباس ووهب بن منبه في ذلك معنى يجوز لذي فهم مُدافعتَه، إذ كان ذلك قولاً لا يدفعه عقل ولا خبر يلزم تصديقه من حجة بخلافه، وهو من الأمور الممكنة"⁽⁵³⁾.

يقول الطيار معلقاً: "هذا الضابط قلماً يتنبه إليه من يدرس الإسرائيليات، وهو يدخل في باب التحليل التاريخي، وهو مهم جداً في تحليل الأخبار الإسرائيلية، فيمكن أن يضع الدراس أسئلة لهذا الخبر الذي ورد عن ابن عباس ووهب بن منبه، وهو (خبر الحية)، ورواية عطاء عن ابن عباس، قال: "قال: إن عدو الله إبليس عرض نفسه على دواب الأرض أيها يحملة حتى يدخل الجنة معها ويكلم آدم وزوجته فكلّ الدواب أبي ذلك عليه، حتى كَلَم الحية فقال لها: أمنعك من ابن آدم، فأنت في ذمتي إن أنت أدخلتني الجنة. فجعلته بين ناين من أنباها، ثم دخلت به، فكلمها من فيها؛ وكانت كاسية تمشي على أربع قوائم، فأعراها الله وجعلها تمشي على بطنها. قال: يقول ابن عباس: اقتلوها حيث وجدتموها، أخفروا ذمة عدو الله فيها"⁽⁵⁴⁾.

ثم وضع الطيار بعض الأسئلة: هل تصح مدافع خبر الحية الوارد عن ابن عباس ووهب بن منبه؟ هل يرُدُّ العقل خبر الحية؟ هل هناك خبر عن معصوم يرُدُّ خبر الحية؟ هل خبر الحية من الأمور الممكنة أو من الأمور غير الممكنة؟

(52) من منهج الطبري في الإسرائيليات، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، موقع: www.attyyar.net

(53) تفسير الطبري، (1/ 532).

(54) المصدر نفسه، (1/ 533).

ثم يقول : "إن النظر إلى الإسرائيلية بهذا النظر سيجعل احتمال بعض الإسرائيليات مقبولاً؛ لأنها لا تخالف هذه الأسئلة، واحتمالها لا يلزم منه قبولها قبولاً مطلقاً كما يُقبل الخبر من الوحي الصادق" (55).

الضابط الرابع: تتابع أقوال أهل التأويل على تصحيح ذلك:

إن هذا من الضوابط المهمة - أيضاً - لأنَّ تتابع عقول السلف على التحديث بهذا الخبر دون نكير منهم، فإن فيه دلالة على جواز التحديث به من جهة، واحتمال وقوع مجمل الخبر من جهة أخرى" (56).

وبهذا الضابط اعترض الطبري على ابن إسحاق، فقال: "وليس في يقين ابن إسحاق - لو كان قد أيقن في نفسه - أن إبليس لم يخلص إلى آدم وزوجته بالمخاطبة بما أخبر الله عنه أنه قال لهما وخاطبها به، ما يجوز لذي فهم الاعتراض به على ما ورد من القول مستفيضاً من أهل العلم" (57).

الخلاصة:

1. إن الاختلال المنهجي في تعامل المستشرقين مع القرآن الكريم وتفسيره بالترؤية يتمثل في استعمال أدوات منهجية غريبة عن القرآن الكريم وخصائصه.
2. إن استعمال المنهج النقدي التاريخي بمفهومه الغربي، مع الرسم المسبق للنتائج البحثية، سيصل بالمستشرقين حتماً إلى الطعن في القرآن الكريم، وذلك بنفي رابنيتها، وخضوعه للتطور وفق متطلبات المتغيرات التاريخية.
3. إن إلقاء الشبه، والطعون على مدرسة التفسير بالمأثور وأعلامها، الغرض منها تشييد مدرسة أخرى على أنقاضها تضيي مصداقية لتأويل القرآن الكريم وفق الظروف والأحوال المختلفة للفئات البشرية على مر

(55) من منهج الطبري في الإسرائيليات، مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار، موقع: <http://www.attyyar.net>

(56) المرجع نفسه.

(57) تفسير الطبري، (1/ 531).

التاريخ، فيقع الاختلاف في التفسير وفق اختلاف الظروف المعيشية والبيئية، دون التقيد بالنصوص الواردة من السنة أو الموقوفة عن الصحابة والتابعين.

قائمة المصادر والمراجع

القرآن الكريم برواية حفص. مصحف المدينة المنورة للنشر الحاسوبي.

1. الاتجاهات المنحرفة في تفسير القرآن الكريم دوافعها ودفعها: محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: 1398هـ). مكتبة وهبة، القاهرة. الطبعة الثالثة. سنة 1986م.
2. الاستشراق، وتاريخية التفسير، حيدر حب الله، موقع: مركز البحوث المعاصرة، بيروت.
3. الإسرائيليات في تفسير الطبري دراسة في اللغة والمصادر العبرية، آمال محمد عبد الرحمن ربيع، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 2001م.
4. تاريخ القرآن: تيودور نولدكه، تعديل فريديريش شفالي، دار نشر جورج ألمز. سنة 2000. نيويورك.
5. تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (المتوفى: 463هـ). تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف. الطبعة: الأولى، 1422هـ - 2002م. دار الغرب الإسلامي - بيروت.
6. التفسير والمفسرون: محمد السيد حسين الذهبي (المتوفى: 1398هـ). مكتبة وهبة، القاهرة
7. تهذيب الأسماء واللغات: أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: 676هـ). عنيت بنشره وتصحيحه والتعليق عليه ومقابلة أصوله: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية. دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان
8. جامع البيان في تأويل القرآن: محمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (المتوفى: 310هـ). المحقق: أحمد محمد شاكر. مؤسسة الرسالة. الطبعة: الأولى، 1420 هـ - 2000 م.
9. دراسة القرآن الكريم عند المستشرقين في ضوء علم نقد (الكتاب المقدس)، أ.د. محمد خليفة حسن. موقع: alhiwartoday.net: 2011/18/07، سا 19:18.
10. سير أعلام النبلاء: شمس الدين الذهبي (المتوفى: 748هـ). تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرنؤوط. مؤسسة الرسالة: الطبعة: الثالثة، 1405 هـ / 1985 م
11. المجلة الآسيوية، السلسلة 10، المجلد 04 .
12. مجلة جامعة أم القرى للعلوم الشرعية واللغة وآدابها، ج15 ع 25 شوال 1423 هـ .
13. مذاهب التفسير الإسلامي: إجنسس جولد زيهر . ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار. مكتبة الخانجي، مصر. ومكتبة المثني، بغداد. 1955م.
14. من منهج الطبري في الإسرائيليات: مساعد بن سليمان بن ناصر الطيار. موقع: www.attyyar.net
15. موجز دائرة المعارف الإسلامية: مركز الشارقة للإبداع الفكري. الطبعة الأولى، سنة 1998م.